

علاقة نظام الرقابة الداخلية بالقوائم المطالية في البنوك التجارية

أ.م.د. فضيلة بوطورة*

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل نظام الرقابة الداخلية للتوصل إلى معرفة مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في البنوك من خلال ما تفرضه من إجراءات رقابية إدارية ومحاسبية وتشغيلية على البيئة الداخلية للبنك. وتوضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية في البنوك، والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير الدولية، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (30).

ABSTRACT

The research aims to study and analyse the internal control system in the banks, through impose administrative and accounting and operational supervisory procedures on the internal environment of the bank, and clarifying how far the financial statements indicators used as a tool for publishing the necessary information for the users of the financial statements of the banks, and to contribute to know the ways of how to improve the financial statements to reach the required level of publishing information that should be published in the financial statements of the banks, according to international standards, and according to the international accounting standard No 30.

المقدمة:

نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها الرقابة الداخلية في تحقيق الاستقرار الداخلي للبنوك، وتعزيزها للمكانة المالية من خلال إرساء مبادئ الموثوقية والشفافية والإفصاح ودعم الثقة في البيئة الداخلية فضلا عن ضمان حقوق العاملين والمساهمين والدائنين وكل الأطراف ذات المصالح، أولت الجهات الرسمية والمهنية عناية خاصة بها محاولة منها تدارك الثغرات التي أسفرت على العديد من الاختلاسات وحالات الفشل المالي.

ومن ناحية أخرى تعد المعلومات المحاسبية متمثلة في القوائم المالية حجر الأساس في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وحتى تتسم هذه القوائم بالدقة والوضوح يجب الإفصاح عنها حسب المعايير الدولية التي تكفل إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف مستخدميها بطريقة مفهومة دون لبس، كما يتطلب الإفصاح عموما أن تنطوي القوائم والتقارير

عضو هيئة تدريس/ جامعة تبسة الجزائر*

المالية على كل المعلومات الهامة التي تظهر البنك في صورة تتفق مع أوضاعه الحقيقية في ظل الظروف البيئية المحيطة به. وعليه فإن هذا البحث يوضح العلاقة المتداخلة بين الرقابة الداخلية وزيادة الثقة والمصادقية في القوائم المالية.

المبحث الأول، منهجية البحث أولاً، أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الدور المتعاضم الذي تلعبه الرقابة الداخلية في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية والمساهمة في تحقيق الاستقرار الداخلي للبنك ورفع مستوى الشفافية وتقليل المخاطر وبناء الثقة في البيئة المصرفية سواء الداخلية أو الخارجية فضلاً عن توفير معلومات محاسبية موثوقة. فضلاً عن تكييف البنوك أنظمتها الرقابية والمحاسبية حسب ما جاءت به المعايير الدولية التي منها تقرير لجنة دعم المنظمات " Committee Of Sponsoring Organization" ومختصرها (coso) للرقابة الداخلية والمعايير المحاسبية رقم (30) للإفصاح حول القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

ثانياً، مشكلة البحث

يؤدي التلاعب في القوائم المالية للبنوك إلى فقدان ثقة جميع الأطراف ذات العلاقة بها، وما تتضمنه من معلومات غير حقيقية الأمر الذي يلفت الأنظار إلى غياب الممارسات والإجراءات الرقابية اللازمة لضمان أعلى درجة من درجات الرقابة الداخلية الفعالة على القوائم المالية، التي أصبحت التزاماً قانونياً في البنوك لما توفره من ضمانات معقولة بشأن موثوقية القوائم المالية وإعداد البيانات المالية والإفصاح عنها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حتى تأخذ المعلومة الصحيحة المسار الصحيح للمستفيدين كل حسب حاجته منها.

ثالثاً، أهداف البحث

بناءً على ما تقدم من وصف لمشكلة البحث فإنه يسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1- ضرورة وجود نظام رقابة داخلية في البنوك يضمن رقابة فعالة على قوائمها المالية.
- 2- التأكيد على وجود معايير محاسبية دولية للإفصاح عن القوائم المالية للبنوك بما يضمن جودتها.

3- التأكيد على ضرورة تكيف مكونات نظام الرقابة الداخلية في البنوك وأساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية مع الرقابة على القوائم المالية لهذه البنوك.

رابعاً. فرضية البحث

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال في البنوك التجارية يعمل على تحقيق ترابط بين هذا النظام والقوائم المالية المفصح عنها، بشكل يضمن توفيقها مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) للإفصاح.

خامساً. منهج البحث

إن المنهج المستخدم في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض ما تم التوصل إليه في الوثائق الرسمية والبحوث فضلاً عن عرض المفاهيم النظرية ذات الصلة بموضوع البحث وتحليلها.

المبحث الثاني. الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية.

أولاً. مفهوم نظام الرقابة الداخلية

عرفت الرقابة الداخلية من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها تشمل التنظيم الإداري للمشروع وكل ما يرتبط به من وسائل وإجراءات تستخدم داخل المشروع للمحافظة على أصوله واختيار دقة البيانات المحاسبية به ودرجة الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة في أعماله وتشجيع تنفيذ السياسات الإدارية الموسع (حامد طلبة محمد أبو هيبه، 2011 : 26).

ويعرف نظام الرقابة الداخلية حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة IFAC على أنه نظام يحتوي على خطة تنظيمية، ومجموعة من الطرق والإجراءات المطبقة، من طرق المديرية بغية الأهداف المرسومة لضمان إمكانية التسيير المنظم والفعال للأعمال هذه الأهداف تشمل على احترام السياسة الإدارية حماية الأصول اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدة تمام الدفاتر المحاسبية وكذلك تتضمن الوقت المستغرق في اعداد المعلومات المحاسبية ذات المصادقية" (Collin.L, 1992 : 35).

ثانيا. أهداف نظام الرقابة الداخلية

- تتمثل الاهتمامات الادارية من ضرورة وجود نظام رقابي فعال في ضرورة تحقيق ثلاثة أهداف أساسية من ذلك النظام وهي (الوقاد، محمد، 2010: 171):
- زيادة درجة المصادقية والثقة في القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات..
 - تحقيق الكفاءة والفعالية في العمليات.
 - تحقيق الالتزام بالقواعد والقوانين والإجراءات المنظمة للعمل.
- ويمكن حصر أهداف المراجعين من وراء وجود نظام رقابي في الآتي:
- زيادة مصداقية القوائم المالية للبنك.
 - الاهتمام بالرقابة على جميع العمليات: ويرجع ذلك إلى أن دقة المخرجات في أي نظام محاسبي مرتبطة أساسا بدقة مدخلات هذا النظام في البداية.

ثالثا. عناصر الرقابة الداخلية

تأخذ الرقابة الداخلية وجهين مكملين لبعضهما البعض ويتمثلان في الجانب الاداري والجانب المحاسبي للرقابة الداخلية، بالإضافة إلى الضبط الداخلي كما يلي (الصحن، سرايا، 2006: 153).

1- **الرقابة الادارية:** عرف مجمع المحاسبين القانونيين الامريكيين في بيان معايير المراجعة رقم (1) ((SAS N°1(av320)) الرقابة الداخلية الادارية على أنها تهتم الجانب برقابة السياسات الادارية والإجراءات السابق وضعها من خلال الخطة التنظيمية التي توضح المستويات الادارية والوظائف وخطوط السلطة والمسؤولية هذا الى جانب مدى سلامة القرارات التي تم اتخاذها وجداولها وعائدها على المشروع وتقييم مدى كفاءة اداء الاعمال والأنشطة التي تمارسها بما يتفق والسياسات الادارية المناسبة.

2- **الرقابة المحاسبية:** يرتبط الجانب المحاسبي للرقابة الداخلية بتحقيق هدفين الحماية والدقة لنظام الرقابة الداخلية. وعرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين في بيان المراجعة رقم (1) الرقابة الداخلية المحاسبية على أنها تشمل الخطة التنظيمية والاجراءات والسجلات التي تتعلق بحماية الاصول ودقة السجلات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها. وتمثل الرقابة المحاسبية الوجه المحاسبي من أوجه الرقابة الداخلية وعنصرا رئيسيا من عناصرها في

المشروع وتتضمن هذه الرقابة وتهتم بالإجراءات لحماية موارد المشروع من أي تصرفات غير مشروعة وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها.

3- الضبط الداخلي: إن جوهر نظام الضبط الداخلي هو تقسيم العمل، وتحديد السلطات والمسئوليات والفصل بينهما عن طريق عدم قيام موظف ما بعملية كاملة. كما يمكن الاستعانة بالوسائل التالية لتحقيق وتعميق إنشاء قواعد نظام الضبط الداخلي:

- الإثبات في الدفاتر من واقع المستندات.
- استخدام حسابات المراقبة الاجمالية.
- اتباع اسلوب المصادقات والجرد الفعلي.
- تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الافراد داخل المؤسسة.
- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر وإنشاء الملفات لها.
- استخدام الرقابة المزدوجة ونظام التفتيش.

رابعاً، مقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال

يعتمد نظام الرقابة الداخلية في تحقيقه لأهدافه على ستة مقومات أساسية هي:

1- البيئة الرقابية: يعتبر محيط الرقابة عنصر ضروري في ثقافة البنك، إذ أنه يحدد درجة وعي وإدراك الفرد بمدى أهمية نظام الرقابة الداخلية داخل البنك، فالمحيط يساعد على تأسيس العناصر الأخرى للرقابة الداخلية عن طريق فرض سلوك وتنظيم ملائمين والتوجه الأساسي للإدارة بشأن أهمية القوائم المالية الداخلية والمنشورة وخلوها من الأخطاء (روهيل، 2001: 58).

2- تقويم المخاطر: غالباً ما يواجه البنك مجموعة من المخاطر التي ينبغي تقييمها ويتمثل تقويم المخاطر لأغراض إعداد التقارير المالية في تحديد وتحليل البنك للمخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية، حيث يحدد نظام الرقابة الداخلية بصفة عامة مخاطر المراجعة ومخاطر الرقابة التي هي عبارة عن الاحتمال المرتبط بأن هذا النظام سيسمح للأخطاء والمخالفات أن تحدث ولكن يتم إكتشافها عن طريق هيكل الرقابة الداخلية (لطفي، 2006: 404).

3- **فهم الأنشطة الرقابية:** تتمثل الأنشطة الرقابية في السياسات والإجراءات التي تحددها الإدارة لتحقيق أهدافها، وتمتد الأنشطة الرقابية إلى أبعد من النظام المحاسبي لضمان توليد قوائم مالية دقيقة وذات مصداقية (لطفى، 2006: 451).

4- **النظام المحاسبي:** لا شك أن التوجه السليم للنظام المحاسبي هو إحدى المسؤوليات الرئيسية للمراقب المالي، ويتكون النظام المحاسبي الفعال من تلك المبادئ، الطرق، والإجراءات، إضافة إلى السجلات، وهذه جميعها تحدد بشكل سليم جميع العمليات المالية المشروعة، وتسجلها في السجلات المحاسبية (روهيل، 2001: 66).

5- **الإعلام والاتصال:** إن المطلوب من نظام المعلومات في البنك هو أن تحدد وتجمع وتعرض المعلومات بالشكل والوقت المناسبين لها، حيث تسمح لكل الجهات المختصة أن تتحمل مسؤوليتهم ومن جهة أخرى فإن الرقابة الداخلية الفعالة توفر وثائق إجراءات المحاسبة مما يضمن توفر الفهم الواضح لإجراءات عمليات المحاسبة ومستلزمات الرقابة (روهيل، 2001: 48).

6- **المتابعة:** تعد المتابعة ضرورية لإكمال مقومات نظام الرقابة الداخلية، بهدف تقييم وإجراء تدخلات دورية للفحص، يمكن أن يكون لها أثر جوهري مباشر على كيفية تخطيط المراجع وأدائه لعملية المراجعة (لطفى، 2006: 384).

خامساً: أساليب الرقابة الداخلية للبائانات المحاسبية

أصبح نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني عاملاً أساسياً في البنك كونه آلية لتسجيل العمليات ومعالجتها والحصول على مخرجات في أي وقت ولضمان ذلك يجب أن تكون هناك رقابة داخلية فعالة من البداية حتى الوصول إلى معلومات محاسبية موثوقة في شكل قوائم مالية تلبي حاجات مستخدميها وتتمثل في مجملها في ما يلي:

1- أساليب الرقابة الداخلية الإدارية والتشغيلية

تتعدد أساليب الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات وتتكامل لتحقيق في النهاية الهدف العام لنظام الرقابة الداخلية وهو منع أو اكتشاف أو الرقابة على تصحيح الأخطاء أو المخالفات وتدنية خسائرها.

1-1- الرقابة الإدارية: لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات ينبغي أن يتضمن ما يلي (السوافيري، 2002: 363):

1-1-1- رقابة تنظيمية: تقوم على وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الإدارات والأقسام، وتحدد اختصاصات وواجبات ومسؤوليات كل إدارة وقسم وتتضمن الرقابة التنظيمية الإجراءات التالية:

- فصل قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات عن الأقسام المستفيدة من خدمات الحاسب.
- الفصل التام للمهام بين العاملين في قسم التشغيل الإلكتروني للبيانات مثل: محلي النظام، معدي البرامج، رقابة وصيانة نظام التشغيل وإعداد كلمات السر والرقابة عليها.
- فصل المهام داخل الأقسام المستفيدة، حيث يؤدي ذلك إلى تدنية احتمال وجود أخطاء ومخالفات.

1-1-2- الرقابة على إعداد وتوثيق النظام: يساعد الإعداد والتوثيق الجيد لنظام التشغيل الإلكتروني للبيانات على تسهيل عملية مراجعته حيث يقدم للمراجع المستندات التي تمثل سندا كافيا للمراجعة، فالرقابة على إعداد النظام تهدف إلى بناء نظام يتضمن إجراءات الرقابة الكافية على تطبيقات الحاسوب الإلكتروني، أما الرقابة على توثيق النظام فتضمن توثيق السجلات، التقارير، أوراق العمل، وصف للنظام وبرامجه، وتعليمات التشغيل وغيرها والتي تساعد على وصف النظام والإجراءات المستخدمة لأغراض أداء مهام تشغيل البيانات.

ومن إجراءات الرقابة على إعداد وتوثيق النظام ما يلي: حسين، 2004، 376،

- وجود إجراءات معيارية مكتوبة لأغراض تخطيط، إعداد وتجهيز النظام، التي تؤدي إلى زيادة القدرة على الفحص والتقييم المستمر لإجراءات الرقابة.
- اشتراك كل من المراجع الداخلي والخارجي والمستفيدين وأفراد قسم المحاسبة في عملية إعداد النظام.
- إجراءات الاختبار المبدئي للنظام وذلك للتحقق من مدى فعاليته في مقابلة احتياجات المستفيدين، الاحتياجات الفنية، وإمكانية المراجعة.
- الرقابة الكافية على عملية التحويل من النظام القديم إلى النظام الجديد وذلك لتجنب فقد البيانات أو إساءة معالجتها نتيجة للفشل في إزالة أسباب الاختلاف بين النظام القديم والجديد.
- وجود معايير لتوثيق النظام، حيث أن هذه المعايير يؤدي إلى فقد الثقة في توثيق النظام، وصعوبة فحصه والتصديق عليه.
- استخدام برامج مساعدة مثل: برامج خرائط التدفق، برامج أمناء المكاتب وغيرها.

1-1-3- الرقابة الإدارية على أمن النظام: يمكن التغلب على معظم مخالفات الحسابات من خلال التخطيط الإداري الجيد لأمن النظام والذي يعمل على تحقيق أقصى منافع ممكنة من أمن النظام، وينبغي أن يتضمن التخطيط والرقابة الإدارية على أمن النظام ما يلي (السوافيري، 2002: 366):

- تحديد أهداف أمن النظام، والتي تعتبر بمثابة معايير لتقييم أمن النظام فيما بعد.
- تقدير الاحتمالات والتكاليف المرتبطة بمخاطر أمن تشغيل البيانات والمتمثلة في المخاطر البيئية، والمخاطر الناتجة عن مخالفات الحسابات.
- إعداد خطة تضمن مستوى مقبولا من الأمن وبتكلفة معقولة.
- تحديد المسؤوليات عن أمن النظام.
- إختبار الإجراءات الرقابية على أمن النظام، وذلك لتحقيق من مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها المرجوة.

1-2- الرقابة التشغيلية: لتحقيق أهداف الرقابة التشغيلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية ينبغي أن تتضمن ما يلي (السيد وآخرون، 2003: 124):

1-2-1- الرقابة من خلال الوحدات الآلية والبرامج: وفيما يلي الإجراءات الرقابية التي يمكن تطبيقها من خلال كل من الوحدات الآلية والبرامج:

- أ- الرقابة من خلال الوحدات الآلية: وهي مجموعة من إجراءات الرقابة المبنية داخل الحسابات والتي يعدها صانعو الحسابات لغرض ضمان دقة تشغيلها ومن بينها:
 - فحص الحرف الزائد: الحرف الزائد هو وحدة تخزين أو أكثر يتم إلحاقها بحرف أو كلمة أو مجموعة من البيانات، بغرض اكتشاف الأخطاء الإلكترونية.
 - فحص الأداء المزدوج: يعتمد فحص الأداء المزدوج على مبدأ التشغيل المزدوج أو التكميلي لاكتشاف الأخطاء وتصحيحها، ويتم باستخدام آليتين في نفس الوقت لأداء نفس المهمة، واستخدام آلة واحدة في أداء نفس المهمة مرتين.
 - الفحص الارتدادي: ويهدف الفحص الارتدادي إلى التأكد من أن الأوامر المرسلة للوحدات المساعدة أو للتجهيزات عن بعد قد نفذت، وأنه قد تم تسليم البيانات في صورة صحيحة.

- فحص الأجهزة: وهي مجموعة من الإجراءات الرقابية المبنية، وذلك للتأكد من ان الدوائر والأجهزة تعمل بطريقة صحيحة.
- فحص الشرعية: ويهدف إلى التأكد من أن الحاسب يقوم بأعمال شرعية وصحيحة.
- ب- الرقابة من خلال البرامج: يمكن تقسيم الرقابة من خلال البرامج إلى التعامل مع الأخطاء، حماية البرامج، حماية الملفات، حماية الأمن.
- 1-2-2- الرقابة على أمن النظام: يتوقف الاعتماد على البيانات التي يقدمها نظام التشغيل إلى حد كبير على مدى كفاية إجراءات الرقابة على أمن النظام ويعرف أمن النظام على أنه: "حماية تجهيزات الحاسوب الإلكتروني وملفات البيانات والبرامج من المخاطر البيئية ومخالفات الحسابات". ويحتوي أمن النظام الإجراءات التالية:
- أ- الرقابة على أمن التجهيزات: تهتم الرقابة على أمن التجهيزات بالبيئة المادية لتجهيزات الحاسب، ومبنى الحاسب ووسائل إدخال وإخراج البيانات.
- ب- الرقابة على أمن البرامج والبيانات: تهدف هذه الرقابة إلى منع مخالفات الحسابات أو تدنية الخسائر ومنع وقوع الغش وانتشار الفيروسات الحسابات في ملفات البرامج والبيانات.
- 2- الرقابة المحاسبية: هناك العديد من الإجراءات الرقابية التي يمكن تطبيقها لضمان موثوقية المعلومات المحاسبية ولتحقق الرقابة المحاسبية أهدافها في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات:
- 1-2- إجراءات الرقابة على إعداد البيانات: تهدف إلى التحقق من دقة البيانات قبل إدخالها لنظام الحاسوب الإلكتروني، وذلك بالعمل على منع الأخطاء والمخالفات أو إكتشافها، أو الرقابة على تصحيحها وتدنية خسائرها وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:
- 1-1-2- إجراءات منع الأخطاء والمخالفات وتشمل على:
- التصميم الجيد للمستندات الأصلية بحيث تتضمن خانات خاصة لكل من التوقيع، الإجماليات الرقابية وتاريخ حفظ هذه المستندات؛
- ترقيم المستندات الأصلية، حيث يؤدي هذا الإجراء إلى تدنية احتمال فقدان المستندات أو نسيانها:
- إجراء الفحص اليدوي للبيانات وذلك قبل تحويلها لقسم التشغيل الإلكتروني.

2-1-2 - إجراءات اكتشاف الأخطاء والمخالفات، وتشتمل على،

- استخدام إجراءات رقابة المجموعات، مثل الإجماليات الرقابية لأرقام وكميات العمليات بهدف تشغيل أي تعديل في البيانات أثناء إعدادها، إدخالها وتشغيلها.
- قيام المستفيدين بإجراء الفحص اليدوي للبيانات، وذلك قبل تحويلها لقسم التشغيل الإلكتروني للبيانات، ويتم ذلك بهدف التحقق من مدى دقة المستندات الأصلية.

2-1-3 - إجراءات الرقابة على تصحيح الأخطاء والمخالفات، وتشتمل على،

- إجراءات تصحيح الأخطاء فيمكن أن يتم تصحيح الأخطاء بصورة دقيقة لو اتبع المستفيد الإجراءات السليمة لذلك.
- تصميم سند جيد للمراجعة يمكن من تتبع الأخطاء والمخالفات في المستندات الأصلية وتصحيحها.

2-2 - إجراءات الرقابة على المدخلات: توجد طريقتان لإدخال البيانات هما طريقة الإدخال الجماعي وطريقة الإدخال الفوري للبيانات، وفي ظل الطريقة الأولى يتم تجميع المستندات الأصلية وتصحيحها، ونقلها على وسائل يمكن قراءتها بواسطة الحاسب ثم إدخالها للحاسب في مجموعات أما في ظل طريقة الإدخال الفوري فتكون الوحدات الطرفية على اتصال مباشر بالحاسب، حيث يتم إدخال العمليات للحاسب بمجرد الانتهاء منها. وتختلف إجراءات الرقابة المحاسبية في ظل الإدخال الجماعي للبيانات عنها في ظل الإدخال الفوري كما يلي(حسين، 2004: 378):

2-1-2 - إجراءات الرقابة على الإدخال الجماعي للبيانات، ومن أهمها ما يلي،

- ضرورة وجود تعليمات مكتوبة تغطي عملية تجميع البيانات في مجموعات، تشغيل وسائل الإدخال الأساسية، جداول استلام المدخلات، إجراءات الرقابة على المدخلات والمعالجة الفورية للأخطاء:
- ينبغي ألا يكون حجم المجموعة صغيرا مما يؤدي إلى زيادة عدد المجموعات، إلى الحد الذي يؤثر على كفاءة وفعالية عملية التجميع؛
- التحقق من صياغة المستندات الأصلية في صورة يمكن للحاسوب الإلكتروني قراءتها وذلك على أسطوانات وأشرطة ممغنطة وغيرها من وسائط التخزين؛

- التحقق من أن المستندات الأصلية التي وقعت بها أخطاء أو مخالفات، قد تم إعادتها إلى القسم المستفيد وأنه قد تم تصحيحها وإعادة تسليمها؛
- تصميم سند جيد للمراجعة يمكن من تتبع العمليات المرفوضة لوجود أخطاء أو وقوع مخالفات بها وتصحيحها.

2-2-2- إجراءات الرقابة على الإدخال الفوري للبيانات، ومن أهمها ما يلي،

- استخدام اختبارات التحقق من صحة إدخال البيانات، وأهمها اختبارات صحة التبويب والترميز، اختبارات صحة الحقول والحروف، اختبارات الحدود.
- وجود سند جيد للمراجعة حيث أنه في ظل الإدخال الفوري للبيانات لا يتم تسجيل العملية قبل إدخالها، كما أنه لا توجد مستندات أصلية لذا ينبغي طباعة سند جيد للمراجعة الذي يعده الحاسب أو حفظه في ملف خاص.

2-2-3- إجراءات الرقابة على تشغيل البيانات: بعد إتمام خطوة إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي والتأكد من صحتها تبدأ عملية التشغيل داخل الحاسب الآلي بواسطة البرمجية التي تمثل الصندوق الأسود بالنسبة لمشغل الحاسب حيث لا يتمكن من رؤية ما يحدث داخل الحاسب الآلي وإنما تقتصر قدرته الرقابية على تدقيق الناتج بعد عملية التشغيل ولذلك فإن معظم وسائل الرقابة التي يمكن استخدامها خلال مرحلة التشغيل عادة ما تكون مجهزة داخل البرمجية ذاتها وهذا يقع على عاتق المبرمج الذي يحاول تصميم البرمجية المعنية بقدرات معينة لمنع وتصحيح الأخطاء تلقائياً وبصورة ذاتية.

ومن إجراءات الرقابة على تشغيل البيانات ما يلي السيد وآخرون. (2003: 127):

- الفحص اليدوي لمخرجات نشاط التشغيل.
- إجراءات تصحيح الأخطاء والمخالفات بحيث يتم ردها للقسم المستفيد ليقوم بتصحيحها وإعادة تسليمها للمشغل، ويتم تشغيلها مع مجموعة ثانية وتتم الرقابة على عملية التصحيح.
- وجود فترات راحة تتوسط عملية التشغيل ويمكن من خلالها تصحيح الأخطاء أو المخالفات وإعادة التشغيل على أساس سليم.

2-2-4- إجراءات الرقابة على المخرجات: تركز أساليب الرقابة على المخرجات على إبراز أي خطأ بعد إتمام عملية التشغيل وليس على منع الأخطاء كما هو الحال في الرقابة على المدخلات وعلى عمليات التشغيل، ولذلك تتمثل أهم طرق الرقابة على المخرجات في تدقيق بيانات الناتج النهائي وتحديد مدى معقولية بواسطة أحد أعضاء فريق العمل، أي الخبرة والدراية والمعرفة الكافية بالمعلومات التي يتضمنها ناتج عمليات التشغيل. ومن أهم الإجراءات التي تهدف إلى اكتشاف الأخطاء والرقابة عليها ما يلي:

- الفحص الدقيق لكافة المخرجات بغرض التحقق من مدى دقتها؛
- مقارنة سجلات عمليات التشغيل بسجلات عمليات المدخلات وذلك للتحقق من أن العمليات التي تم تشغيلها هي نفسها التي تم إدخالها.
- وجود إجراءات مكتوبة لتصحيح الأخطاء أو المخالفات وإعادتها للتشغيل سواء في الأقسام المستفيدة أو في أقسام تشغيل البيانات.
- وجود سند جيد للمراجعة يمكن من تتبع الأخطاء أو المخالفات التي وقعت في المخرجات وتصحيحها.

وتتم المخرجات بمجموعة من الاختبارات للتأكد من صحتها أهمها:

أ- اختبار الدقة المحاسبية: وهو اختبار صغير بواسطة إجراء بعض العمليات المحاسبية البسيطة للتأكد من دقة وصحة التشغيل.

ب- اختبار المعقولية: من خلال هذا الاختبار يمكن التأكد من دقة العمليات إذا أظهر المخرج النهائي للحاسب الآلي بعض البيانات غير المنسقة.

ج- اختبار الشمولية والاكتمال: ويتضمن هذا الاختبار إبراز أي أخطاء تتعلق بنقص في أحد مجالات البيانات المطلوبة.

المبحث الثالث، القوائم المالية في البنوك والمعيار رقم 30، للإفصاح

أولا - مفهوم القوائم المالية

تعرف بأنها تقارير مالية ومحاسبية تعد طبقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتحتوي على بيانات معلومات مستقاة من السجلات والدفاتر بالمؤسسة وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها (الهالي، شحاتة، 2007: 27). كما تعتبر القوائم المالية بمثابة تقارير كفاءة عمل الإدارة فهي تحدد مدى نجاحها أو فشلها، كما أنها تلخص المشاكل والصعاب التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية حاليا مع إمكانية الاعتماد عليها لوضع تصور عن مستقبلها وإلا أن الآراء قد تتعارض حول أي القوائم المالية الأكثر أهمية (الصبان، السيد، 2000: 75). وتشمل القوائم المالية كل من: قائمة الميزانية (المركز المالي)، قائمة الدخل قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والملحقات أو الإيضاحات المتممة لها. وإن مؤسسة المحاسبين القانونيين بأمريكا ترى أن الغرض من التقارير المالية هو إعداد تقرير يوضح مدى تقدم الإدارة في تحقيق أهداف المشروع ويوضح سلامة أو عدم سلامة الاستثمار في المشروع والنتائج التي وصلت إليها الإدارة خلال المدة المحاسبية المعمول عنها الحسابات (Schutzman, 1963: 35).

ثانيا، مستخدمي القوائم المالية ومجالات الاستخدام

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع، وهؤلاء المستخدمين يشملون الملاك الحاليين والمستقبليين وكذلك الدائنين والموردين وإدارة المشروعات والسلطات الضريبية والعاملين وكذلك المستهلكين. أما القسم الثاني من المستخدمين فهم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة لأن مهمتهم هي مساعدة أو حماية الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة لأسباب عديدة مثل عدم خبرتهم بالمحاسبة أو لعدم عنصر الوقت لإدارة استثماراتهم أو يشمل

هذا القسم من المستخدمين المحليين الماليين، بورصة الأوراق المالية، مصدري المعايير، الناشرين للمعلومات المالية اتحادات العمال وغيرهم (الدهراوي، 2001، ص: 14).

ثالثاً، القوائم المالية في البنوك التجارية

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهمة بأنشطة البنك، فمن خلالها يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للبنك وما حققته من نتائج، فالقوائم المالية تمثل الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للبنك. الملحق رقم(1) يمثل الميزانية العامة للبنك.

رابعاً، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة الدخل عن مدى نجاح عمليات البنك خلال فترة زمنية معينة وتستخدم في تحديد ربحيته كما تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم الأداء. وتعكس قائمة الدخل الطبيعة المالية لأعمال البنوك، فمعظم مصادر الأموال تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد المصرف مقابل ذلك فوائد، كما يوجه المصرف معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمارات في الأوراق المالية ويحصل مقابل ذلك على إيرادات الفوائد، وبناء على ذلك فإن الفوائد المحصلة من القروض واستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق أكبر قدر ممكن من الفوائد، كما تمثل مدفوعات الفوائد من الودائع والاقتراض المصروف الأساسي. وعلى ذلك فإن قياس الدخل يبدأ بإيراد الفوائد ثم يتم خصم مصروف الفوائد منه لنحصل على صافي دخل الفوائد، والذي يخصم منه بعد ذلك مخصصات خسائر القروض والتي تمثل تقدير الإدارة للإيرادات التي يمكن فقدها نتيجة الديون المعدومة يلي ذلك إضافة الإيرادات الأخرى ما عدا الفوائد وأخيراً يتم خصم ضرائب الدخل وأي تعديلات محاسبية أخرى لينتج لدينا صافي الدخل(حماد، 2004: 282). الملحق رقم(2) يبين قائمة الدخل الخاصة بالبنك.

وعند صدور المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 95 ألزم المؤسسات والشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية كقائمة أساسية مع القوائم المالية الأخرى، رأت آنذاك المؤسسات المالية والبنوك بأنها ليست في حاجة إلى إعداد مثل هذه القائمة وذلك لأن طبيعة عملها وطبيعة تدفقاتها النقدية تختلف كثيرا عن المنشآت الأخرى وأن إعداد مثل هذه القائمة لن يكون ذا مغزى بالنسبة لأنشطتها لأنها الأقدر على خلق النقود، وأن هذه النقدية تمثل المنتج النهائي لها لذلك يكون لكشف التدفقات أية فائدة فيه تقدير سيولتها إلا أن هذا المعيار ألزم في النهاية البنوك والمؤسسات المالية بإعداد قائمة التدفقات النقدية كقائمة أساسية مع القوائم الأخرى وسمح بأن تظهر التدفقات النقدية الصافية لبعض الأنشطة بدلا من التدفقات النقدية الإجمالية (الشاهد، 2001: 2005). الملحق رقم (3) يبين التدفقات النقدية الخاصة بالبنك.

خامسا، معيار المحاسبة الدولي رقم 30 للإفصاح عن القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة

حتى تتسم القوائم المالية بالدقة والوضوح يجب الالتزام بمعايير الإفصاح عن كل المعلومات الهامة، فضلا عن تدعيم البنود التي تحتوي عليها القوائم المالية بمعلومات إضافية إذا تطلب الأمر ذلك حتى يتضح معناها. ويعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) من أهم المعايير المحاسبية المتعلقة بأعمال البنوك والمؤسسات المالية (دهمش، أبوزر، 2005: 18).

1- الإفصاح بخصوص قائمة المركز المالي وقائمة الدخل : يراعى البنك أن تفصح كلاهما على يلي:

جدول 1 / الإفصاح بخصوص قائمة المركز المالي وقائمة الدخل

الإفصاح بخصوص قائمة الدخل	الإفصاح بخصوص قائمة المركز المالي
1- يجب على البنوك أن تفصح عن البنود التالية من المصروفات والإيرادات كحد أدنى من المعلومات التي يجب أن تحتويها:	1- يجب أن يفصح المصرف في الميزانية العمومية عن البنود التالية:
- إيرادات الفائدة والإيرادات المشابهة.	- النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي.
- مصروف الفائدة والأعباء المشابهة.	- سندات الخزينة والسندات الأخرى القابلة للخصم لدى البنك المركزي.
- الدخل من أرباح الأسهم.	- الأوراق المالية الحكومية والأوراق الأخرى المحتفظ بها لغرض التداول.
- الدخل من الرسوم والعملات.	- الإيداعات والقروض والسلفيات المقدمة للبنوك الأخرى.
- مصروف الرسوم والعملات.	- إيداعات سوق المال الأخرى.
- المكاسب ناقصا الخسائر الناشئة عن الأوراق المالية المتداولة.	- القروض والدفعات المقدمة للعملاء.
- المكاسب ناقصا الخسائر الناشئة عن الأوراق المالية الاستثمارية.	- الأوراق المالية الاستثمارية.
- المكاسب ناقصا الخسائر الناشئة عن التعامل بعملات أجنبية.	- الإيداعات من بنوك أخرى.
- الإيرادات التشغيلية الأخرى.	- إيداعات أخرى من سوق المال.
- خسائر القروض والسلفيات.	- المبالغ المستخدمة لمودعين آخرين.
- المصاريف الإدارية العامة.	- شهادات الإيداع.
- المصاريف التشغيلية الأخرى.	- الكمبيالات والالتزامات الأخرى المثبتة بمستندات.
2- يجب الإفصاح بشكل منفصل عن أنواع الدخل الرئيسية للبنك وهي:	- الأصول المقرضة الأخرى.
- إيراد الفائدة.	2- يجب على المصرف تصنيف أصوله والتزاماته حسب طبيعتها وإدراجها بالترتيب التقريبي لسببها.
- رسوم الخدمات.	3- يجب على المصرف تمييز الأرصدة لدى بنوك أخرى وبين الأرصدة لدى أجزاء أخرى من سوق المال أو مودعين آخرين وبالتالي يجب الإفصاح بشكل منفصل عن:
- العمولات.	- الأرصدة لدى البنك المركزي.
- نتائج التداول.	- الإيداعات لدى المصارف الأخرى.
3- ويجب الإفصاح بشكل منفصل عن الأنواع الرئيسية للمصروفات الخاصة بالبنك وهي:	- إيداعات لدى أجزاء أخرى من سوق المال.
- مصروف الفائدة.	- الودائع من بنوك أخرى.
- العمولات.	- الودائع من أجزاء أخرى من سوق المال.
- خسائر القروض والدفعات المقدمة.	- الإيداعات الأخرى.
- الأعباء المتعلقة بتخفيض القيمة المسجلة للاستثمارات.	4- يجب على المصرف أن يفصح عن الودائع التي يتم الحصول عليها من خلال شهادات الإيداع الخاصة به بشكل منفصل عن الأوراق المالية الأخرى القابلة للتداول.
- المصاريف الإدارية العامة.	5- يجب على المصرف أن يقسم موجوداته المالية إلى أربعة مجموعات وأن يفصح عن القيمة العادلة لها، والمجموعات هي:
4- يجب أن يتم التقرير عن المكاسب والخسائر الناتجة عن كل مما يلي بصورة منفصلة وعلى الأساس الصافي:	- القروض والذمم المدينة الناشئة عن أعماله المعتادة.
- بيع الأوراق المالية المتداولة والتغير في قيمتها المسجلة.	- الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- بيع الأوراق المالية الاستثمارية.	- الموجودات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.
- التعامل مع العملات الأجنبية.	- الموجودات المحتفظ بها لأغراض البيع.
ويجب أن تقدم الإدارة تعليق حول:	
- متوسط معدلات الفائدة.	
- متوسط الأصول التي تكسب فائدة.	
- متوسط الالتزامات التي تدفع عليها فائدة.	
- إيداعات الحكومة والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها الحكومة للبنوك.	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، 1999، ص: 552.

2- الإفصاح بخصوص قائمة التغير في حقوق الملكية: يجب أن يعد البنك التجاري قائمة بالتغيرات في حقوق الملاك (أو المساهمين) عن الفترة المحاسبية ويراعى في ذلك أن الإفصاح على يلي:

الجدول 2/: الإفصاح بخصوص قائمة التغير في حقوق الملكية و قائمة التدفقات النقدية

الإفصاح بخصوص قائمة التغير في حقوق الملكية	الإفصاح حول قائمة التدفقات النقدية
1- تغيرات رأس المال المدفوع (الأسهم) في أول وآخر السنتين الحالية والسابقة.	1- يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية الآتية بالصافي: المقبوضات والمدفوعات النقدية من وإلى العملاء عندما تعبر التدفقات النقدية عن أنشطة العميل وليس المشروع، ويطلق عليها "قبول وإعادة سداد الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنك".
2- أرصدة الاحتياطات أول وآخر السنتين الحالية والسابقة والحركة في هذه الاحتياطات سلبي وإيجابا.	2- الإيداعات لدى البنوك الأخرى ناقصا المسحوبات من هذه الودائع.
3- التغيرات في رصيد حساب الأرباح المحتجزة أول وآخر الفترة الحالية والسابقة وأية حركة في هذا الحساب بالإضافة إلى صافي ربح (أو خسارة) الفترة المحاسبية السابقة والحالية.	3- كافة المقبوضات والمدفوعات المحققة لأنشطة استثمارية، تشغيلية أو تمويلية للبنك.
4- إجمالي أرصدة حقوق المساهمين أول وآخره الفترتين السابقة والحالية، والتغيرات فيها خلال الفترتين.	4- القروض والسلفيات للعملاء وإعادة سداد هذه القروض والسلفيات.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، 1999، ص: 552.

3- الإفصاحات المتممة وفق المعيار المحاسبي رقم (30): ويراعى في ذلك أن الإفصاح على يلي:

الجدول 3 /: الإفصاحات المتممة وفق المعيار المحاسبي رقم (30)

الإفصاحات المتممة وفق المعيار المحاسبي رقم (30)	البيان
1- استحقاقات الأصول والالتزامات.	- يجب على المصرف أن يفصح عن تحليل للأصول والالتزامات على أساس تصنيفها في مجموعات إستحقاق على أساس الفترة المتبقية بتاريخ الميزانية العمومية حتى تواريخ الاستحقاق المتعاقد عليها.
2- تركيزات الأصول. والالتزامات خارج الميزانية العمومية.	- يجب على المصرف أن يفصح عن أية تركيزات هامة لأصوله والالتزامات والبنود خارج الميزانية العمومية، ويجب وضع هذه الإفصاحات حسب ما يلي: - المناطق الجغرافية. - العملاء. - المجموعات الصناعية. - تركيزات أخرى للمخاطرة. - ويجب على المصرف الإفصاح عنها في الاكتشاف للعمليات الأجنبية الهامة. - يجب على البنك أن يفصح عما يلي بخصوص خسائر القروض والسلفيات:
3- خسائر القروض والسلفيات.	أ- السياسات المحاسبية التي يتبعها المصرف في الاعتراف بالقروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل وشطبها. ب- تفاصيل التحركات في مخصص الخسائر على القروض والسلفيات خلال الفترة وتشتمل: - المبلغ المعترف به كمصرف خسائر القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل. - المبلغ المحمل في الفترة عن القروض والسلفيات المشطوبة. - المبلغ الذي تم استرداده خلال الفترة عن القروض والسلفيات المشطوبة سابقاً. - إجمالي مبلغ مخصص القروض والسلفيات بتاريخ الميزانية العمومية. - المبلغ الإجمالي المشمول في الميزانية العمومية للقروض والسلفيات التي لا تحسب فوائد مستحقة عليها والأساس المستخدم لتحديد القيمة المسجلة لهذه القروض والسلفيات.
4- المخاطر المصرفية العامة	يجب على المصرف أن يفصح بشكل منفصل وكتخصيص للأرباح المدورة عن أية مبالغ لقاء المخاطر المصرفية العامة وتشمل: - الخسائر المستقبلية والمخاطر غير المنظورة الأخرى أو الأمور الطارئة.
5- الأصول المرهونة كضمان.	- أي مبلغ دائن ناشئ عن تخفيض لهذه المبالغ يؤدي إلى زيادة الأرباح المدورة ولا يدخل في تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة. - يجب على المصرف أن يفصح عن إجمالي مبلغ الالتزامات المضمونة وعن طبيعة الأصول المرهونة كضمان وقيمتها المسجلة.

6-نشاطات الأمانة. - يجب على المصرف أن يفصح عن أي نشاطات أمانة هامة لديه وأن يعطي مؤشرا على مدى هذه النشاطات في القوائم المالية نظرا للالتزامات المحتملة التي قد تنجم عن فشل المصرف في واجبات الأمانة.	
7-السياسات المحاسبية. - يجب الإفصاح من قبل المصرف عن السياسات المحاسبية التي تتعامل مع البنود التالية: - السياسات المحاسبية التي يتم بموجبها الاعتراف بالأنواع الأساسية للدخل. - سياسة التمييز بين العمليات والأحداث التي ينتج عنها اعتراف بالأصول والالتزامات في الميزانية العمومية وبين العمليات والأحداث التي ينشأ عنها التزامات طارئة وتعهدات. - أساس تحديد الخسائر عن القروض والسلفيات وشطب غير القابل للتحصيل منها. - أساس تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء.	
8-معاملات الأطراف ذات العلاقة: - يجب على البنك أن يفصح عن طبيعة أي علاقة مع الأطراف ذات العلاقة وعن أنواع العمليات وعناصر العمليات الضرورية لفهم القوائم المالية للبنك، وعادة ما تكون العمليات ذات العلاقة في مجال المصارف مرتبطة بالإقراض والاقتراض من الأطراف ذات العلاقة لذلك يجب الإفصاح عن: - كل من القروض والسلفيات والإيداعات والقبولات والكمبيالات وتتضمن الإفصاحات المبالغ الإجمالية القائمة في بداية ونهاية الفترة، وكذلك السلفيات والإيداعات والسداد والتغيرات الأخرى أثناء الفترة. - كل نوع أساسي من الدخل ومصروف الفائدة والعمليات المدفوعة؛ - مبلغ المصروف المعترف به في الفترة عن خسائر القروض والسلفيات ومبلغ المخصص بتاريخ الميزانية العمومية. الارتباطات غير القابلة للإلغاء والأمور الطارئة والارتباطات الناشئة عن البنود خارج الميزانية العمومية.	

من إعداد الباحث بناء على المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، 1999، ص: 552.

المبحث الرابع، العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية في البنوك

أولاً، العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وتأكيّدات القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وتقديمها للعديد من الجهات الداخلية والخارجية، بحيث يشترط أن تكون صادقة وفعّلية، وذات مقارنة جيدة بين الحقيقة الاقتصادية للأموال والوضعية المالية، ويظهر هذا المبدأ أساساً في مجموع الوثائق المركّبة، بدءاً بالميزانية التي تعد في تاريخ محدد والتي تهدف إلى إظهار إجمالي الحقوق أي ما يملكه البنك التجاري وإجمالي الديون بمعنى الالتزامات تجاه الغير، ثم جدول الالتزامات أو خارج الميزانية ووصولاً إلى جدول حسابات النتائج بالاعتماد على المعلومات المتوفرة.

وتشمل الرقابة الداخلية المحاسبية الرقابة على الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة أي اختبار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها. وغالباً ما تكون نظم الرقابة الداخلية ذات تأثير منتشر على أرصدة الحسابات أو مجموعة العمليات ولذلك يمكن أن تؤثر على كثير من التأكيدات في القوائم المالية وتعتبر هذه الأخيرة عن بيانات مقدمة من الإدارة وتكون جزءاً من مفردات القوائم المالية. وهذه التأكيدات قد تكون صريحة أو ضمنية مما يؤدي إلى توفر عنصر الجودة فيه. ويمكن تقسيم أنشطة الرقابة المرتبطة بالتأكيدات بصفة عامة إلى ما يلي (لطفی، 2006: 405-410):

1- **الوجود أو الحدوث:** تتمثل إجراءات الرقابة للتأكد من الوجود والحدوث في الإجراءات التي تتطلب التصديق المستقل على العمليات أو تلك التي تحدد المسؤولية المرتبطة بتأكيد معين حيث يتم توفير دليل إثبات بأن العملية قد حدثت إضافة إلى الإجراءات التي تتطلب أكثر من مستند بخصوص العملية، وتشمل هذه الإجراءات المعاينة الفعلية، جرد المخزون، معاينة الأسهم.

2- **الشمول:** تشمل الإجراءات التي تضمن أن كل العمليات التي تحدث قد تم تسجيلها، على سبيل المثال الرقابة على التتابع الرقمي للمستندات.

3- **الحقوق والالتزامات:** تتمثل في الإجراءات التي تضمن أن البنك لديه حقوق ملكية الأصول، أو عليه التزام بسداد مبلغ ناشئ عن عملية، وتشمل هذه الإجراءات التحقق من مستندات الملكية، مصادقات العملاء، شهادة البنوك.

4- **التقييم والتخصيص:** تشمل الإجراءات التي تضمن أن السعر الصحيح قد تم تحصيله وأن الدقة الحسابية موجودة عند تسجيل العملية في السجلات المحاسبية والقوائم المالية، كما تشمل هذه الإجراءات الرقابة على التقديرات المحاسبية، التقييم من طرف ثالث، معاينة حالة الأصول.

5- **العرض والإفصاح:** وتشمل الإجراءات التي تشير إلى أن الفحص قد تم للتأكد من أن العملية قد تم تسجيلها في الحساب الصحيح وأن الإفصاحات بالقوائم المالية قد تم فحصها عن طريق شخص مؤهل بشكل ملائم، كما تشمل هذه الإجراءات التأكد من شكل القوائم المالية والإيضاحات المتممة ومدى مطابقتها للمعايير المحاسبية.

كما تساهم الأنشطة الرقابية التي تتضمن سلطة التصديق على العمليات في صحة تأكيدات الوجود والحدوث والحقوق والالتزامات والتقييم أو التخصيص بالإضافة إلى العرض والإفصاح، فيفحص المراقب الداخلي قيود اليومية الخاصة بدليل الحسابات ويوافق عليها قبل أن يتم تسجيلها مما يزيد من تأكيد أن العملية قد تم عرضها والإفصاح عنها طبقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، والأنشطة التي تتضمن مستندات متعددة بخصوص العملية وتوفير دليل إثبات بشأن وجودها وحدوثها.

وتساهم نظم الرقابة الداخلية التي تقوي من عملية الفصل بين المسؤوليات بشكل مباشر في تحقيق تأكيدات القوائم المالية كما تساهم الرقابة الداخلية المرتبطة بتسجيل العمليات المالية في التقييم الصحيح للعمليات المالية والنظم المصممة بشكل ملائم تؤدي إلى التسجيل والتشغيل والتلخيص والتبويب والإفصاح عن العمليات المالية بدقة.

ثانياً، أثر الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية في البنك

تتمثل الرقابة على النظام المحاسبي في الأسلوب الذي تتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط والمعايير المحددة سابقاً، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل

يسمح لإدارة البنك القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير، وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية التي تمتد لتشمل جميع عمليات البنك محاسبية كانت أم إدارية.

1- الأطراف المستفيدة من فعالية نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن القوائم المالية: تعد القوائم المالية على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة، بحيث يمكن تلبية احتياجات مستخدميها سواء كانوا ضمن البيئة الداخلية أو الخارجية للبنك. وتتجسد عموماً الأطراف المستفيدة من الإفصاح في القوائم المالية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في (زرمان، 2007: 95):

1-1- المستثمرين: وهم مقدمي رأس المال ويركزون على المخاطر الضمنية والعائد المتحقق حالياً والمتوقع تحققه مستقبلاً ومعلومات من توزيع الأرباح ومعدلات النمو ومدى قدرة البنك على الاستمرار والمنافسة.

1-2- المقرضون: على عكس المستثمرون يهتم المقرضون بتوفير المعلومات التي تساعدهم في معرفة ما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف يتم دفعها في تواريخ الاستحقاق وبالتالي فهم يركزون على الضمانات التي يوفرها البنك على القروض والسندات ومعرفة ما إذا كان البنك قادراً على الوفاء بالتزاماته في تواريخ استحقاقها، إضافة إلى إدارة البنك التي تحتاج إلى القوائم المالية باعتبارها أحد مصادر المعلومات اللازمة للحصول على مؤشرات الكفاءة والفاعلية وعمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وإعداد الموازنات الخاصة بالمستقبل. هذا إضافة إلى العملاء والموظفون والبنك المركزي والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة. بينما نجد أن وجود نظام رقابي فعال يخدم العديد من الجهات سواء كانت داخلية أو خارجية فيهتم المستثمرين والدائنين كأطراف خارجيين وكذلك العملاء بضرورة توفير نظام سليم للرقابة الداخلية لضمان حقوقهم بدرجة أولى وكذلك ضمان حسن تنفيذ المشاريع إضافة إلى تعزيز عنصر الثقة الذي يمثل أهم ركيزة يبني عليها العمل المصرفي.

أما على مستوى البيئة الداخلية التي تمثل العناصر التي يستطيع البنك التحكم فيها والتأثير عليها وتشمل أهداف البنك، الموارد البشرية، والمادية، إضافة إلى كل الوظائف الإدارية فإنها تعمل على تصميم نظام رقابي سليم لضمان تحقيق معدل عالي من الأداء إضافة إلى ضمان بلوغ الأهداف المسطرة وتقليل المخاطر الفنية.

ثالثاً، أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية

تتضح العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية في البنك ودورها في تحسين جودة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي الذي يعمل المراقب الداخلي على ضمان فعاليته وكفاءته من خلال تطبيق أساليب الرقابة الإدارية والتشغيلية والمحاسبية، الخاصة بالمدخلات والتشغيل والمخرجات باعتبار أن جودة القوائم المالية من جودة البيانات المحاسبية وكيفية تشغيلها، لأن الجزء الأكبر من الخطأ في نظم الحاسب الإلكتروني ينتج عن أخطاء المدخلات و أي خلل على مستوى المسار الذي تتبعه البيانات المحاسبية لتحول إلى معلومة محاسبية موثوقة سواء نتج عن خطأ أو قصد التلاعب والاحتيال سيؤثر مباشرة على جودة القوائم المالية وهنا يظهر دور الرقابة في توفير درجة معقولة من صحة اعتماد البيانات ومن سلامة تحويلها بصورة تمكن الحاسب الآلي من التعرف عليها ومن عدم فقدانها أو الإضافة إليها أو حذف جزء منها الأمر الذي يسلب منها أهم خاصية يجب أن تتوفر فيها وهي الثقة والجودة، مما يؤثر سلباً على عملية اتخاذ قرارات الإقراض والاقتراض والاستثمار.

وتعمل الرقابة الداخلية على تحسين نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، من خلال مقارنة الأنشطة ببعضها البعض واستخلاص أحسن معلومة محاسبية ومالية لتحقيق فعالية النظام المحاسبي البنكي، كما يتم الوصول إلى المعلومة المحاسبية أو المالية من خلال عملية التسجيل أو مسك السجلات والمعالجة المحاسبية أو من خلال الحفظ في الأرشيف للوثائق، وإمكانية المعاينة والاستطلاع.

وتبدأ الرقابة على جودة المعلومات المحاسبية من الرقابة على جودة المدخلات المحاسبية من خلال التسجيل الدفتری للعمليات وهذا طبعا بعد التصريح بالعمليات وتنفيذها، والتسجيل يتم من خلال الآثار المترتبة من هذه العمليات على أصول البنك، في الدفاتر والسجلات الخاصة بذلك والمعدة لكل مجموعة من العمليات، حيث يتم تخصيص دفاتر معينة لمقابلة كل مجموعة متجانسة من العمليات فهناك دفتر وسجل لعمليات الإيداع، وآخر لعمليات الإقراض، وآخر للمعاملات الخارجية.

ثم الرقابة عن نتائج العمليات وتحديد نتيجة العمليات المختلفة التي قام بها البنك خلال الفترة، والمحاسبة عن هذه النتائج التي يتولد عنها مجموعة من المعلومات المحاسبية التي يمكن أن

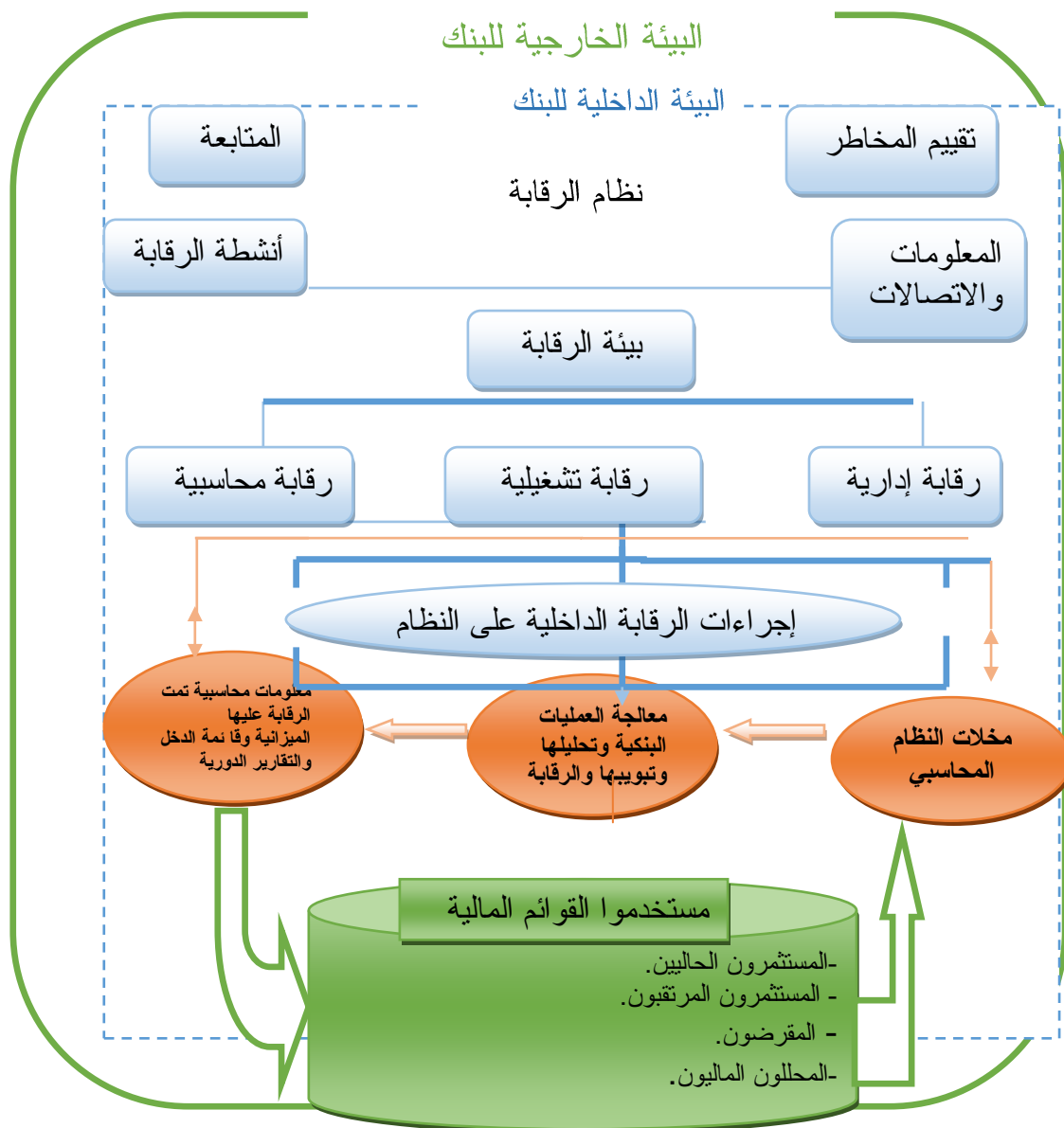
تتميز بالدقة، كما يمكن الاعتماد عليها في مختلف المجالات، وذلك بمراعاة الدقة في تصميم وتنفيذ الخطوات وفقا لترتيبها، وتوافر نظام متابعة داخلي سليم ومستمر.

وفي إطار الثقة والشفافية فإن الرقابة الداخلية تعمل على ضمان أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية وأنها امتثلت لكل معيار ينطبق عليها بالإضافة إلى متابعة حالات عدم الامتثال للمعايير والإصدارات والإرشادات بما في ذلك متطلبات الإفصاح الخاص بالمعلومات المحاسبية وفق المعايير الدولية حتى تأخذ المعلومة الصحيحة المسار الصحيح للمستفيدين كل حسب حاجته منها.

وفي الأخير فإنطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي البنكي، فإنه من المفروض أن يتم إعداد هذه القوائم على أسس سليمة تعنى بإعطاء صورة صادقة وعادلة عن المعلومات الواردة ضمنها والإفصاح عن كل غموض فيها، وكل ما تشهده البيئة المصرفية من ندرة الإفصاح في بعض القوائم المالية المنشورة يعد مخالفة صريحة وواضحة للمعايير المحاسبية الدولية، وما يرافقه من قصور في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية يؤثر بشدة على مصداقية القوائم المالية ومن ثم على خدمة مستخدميها.

ففي إطار الثقة والشفافية فإن الرقابة الداخلية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق الإطار العام المتكامل بإعطاء الصورة الحقيقية للبنك عن طريق ضمان شرعية وصدق حساباتها، وذلك عن طريق تسيير وحماية الاستثمارات وكشف حالات الاختلاس والتلاعب وسوء استعمال الأصول. ويمكن تلخيص العلاقة بين الرقابة الداخلية والقوائم المالية للبنك التجاري بالشكل رقم(01) الآتي:

الشكل 1/ : يوضح العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية في البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على المباحث السابقة.

المبحث الخامس، الإستنتاجات والتوصيات أولاً، الإستنتاجات

1- الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات التي تضعها إدارة البنك وتعمل تحت مسؤوليتها بهدف ضمان التطابق مع القوانين والقواعد وتطبيق التعليمات التي وضعتها، ويتمثل الهدف الأساسي للرقابة الداخلية في ضمان صحة البيانات المحاسبية وتأخذ كأساس للحكم على صحة الأداء من جهة وعلى النتائج التي ستظهرها القوائم المالية إلى جانب حماية الممتلكات من جهة أخرى.

2- يشمل نشاط الرقابة الداخلية رقابة محاسبية وإدارية للتأكد من مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والقوانين الموضوعة، ورقابة العمليات والأنشطة وكافة الإجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها ومدى انتظامها، إضافة إلى الرقابة على نظم المعلومات ودرجة الأمان المصاحبة لها، وقيام المراقب الداخلي بكل هذه الأنشطة يكفل تحقيق الأهداف المسطرة من إدارة البنك.

3- تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الشركة فمن خلالها يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الأساسية المؤثرة على المركز المالي للبنك والعوامل المؤثرة وما حققه من نتائج، وتزايد الطلب على ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية لضمان الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الجودة والنزاهة.

4- يتضح من خلال المحاور السابقة، أن الحرص على نشر معلومات محاسبية ذات دقة عالية تتمتع بالثقة والثبات والملائمة والقابلية للتنبؤ، يحقق الإفصاح الكافي الذي يعكس الموقف المالي للبنك وتعتمد فعالية نظام الرقابة على التطبيق الصحيح للإجراءات الرقابية والنظام المحاسبي ومدى تكامل المكونات الخمسة من بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وتفعيل أنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات وعنصر المتابعة.

ثانياً. التوصيات

1. ضرورة الحرص على كفاءة الوظيفة المحاسبية في البنوك من خلال التأهيل العلمي والعمل للقاءين على إعداد القوائم المالية كمنطلق لضبط جودة المعلومة المحاسبية، بالمقابل إقامة دورات للمراقبين المتخصصين للوصول إلى أحدث المناهج في المحاسبة والتدقيق بما يتوافق مع الإتجاهات العالمية.
2. تشديد الإجراءات الرقابية لنظام الرقابة الداخلية في البنوك قصد تحسين مستوى الإفصاح وسعياً وراء زيادة فعالية القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية لتتوافق مع المعايير الرقابية العالمية وبشكل يساعد إدارة البنك في تحقيق أهدافها.

المصادر

- 1- حامد طلبة محمد أبو هيبه، 2011، أصول المراجعة، زمزم ناشرون وموزعون، عمان.
- 2- حسين أحمد حسين علي، 2004، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 3- حماد طارق عبد العال، 2004، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر.
- 4- روهيل جانييس م أندرسون، ترجمة د أحمد محمد زامل، 2001، وظيفة المراقب المالي، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، الرياض.
- 5- سامي محمد الوقاد، لؤي محمد، 2010، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
- 6- السوافيري فتحي رزق وآخرون، 2002، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.
- 7- الشاهد محمد سمير، 2001، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، إتحاد المصارف العربية.
- 8- الصبان محمد سمير، رجب السيد راشد، 2007، المحاسبة المتوسطة وقواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 9- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، 2006، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- 10- علي عبد الوهاب، شحاتة السيد، نجيب عادل ، 2003، دراسة في المراجعة المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 11- كمال الدين الدهراوي، 2001، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 12- لطفي أمين السيد أحمد، 2006، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 13- محمد جمال علي الهلالي، عبد الرزاق شحاتة، 2007، محاسبة المؤسسات المالية: البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 14- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، 1999.
- 15- نعيم دهمش، عفاف إسحاق أبوز، 2005، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.
- 16- زرمان توفيق، 2007، فعالية استخدام المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، فرع البنوك والتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- 17- Collin.L, 1992 , Audit et Contrôle Interne, Aspects Financiers, Opératinnels et Stratégiques, 4 eme edition,Dalloz, Paris.
- 18- Schutzman, December, 1963, “the annual report and the financial executive” (1), financial executive.